



<https://tge.uobasrah.edu.iq>
Journal the gulf economist
مجلة الاقتصادي الخليجي



Measuring the impact of certain monetary variables on the exchange rate in the Iraqi economy for the period (2004–2024) using the VECM vector error correction model

قياس أثر بعض المتغيرات النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–

2024) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM المتجهي

أ.م.د. سكه جيهيه فرج

Assistant Professor Dr Sakna Jahiya Faraj

College of Economic and Administration, University of Basra

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

E-mail: sakna.al-sary@uobasrah.edu.iq

ORCID: <https://orcid.org/0009-0003-8137-8450>

Abstract

The exchange rate is one of the most important monetary indicators reflecting the performance of the national economy, representing a fundamental pillar upon which the economies of both developed and developing countries rest. Most governments strive to adopt policies that ensure the stability of the local currency to avoid sharp fluctuations that could weaken confidence in the national economy. The exchange rate holds particular importance within monetary policy, as it is sometimes used as an intermediate target or an implementation tool, and sometimes as an indicator of the economy's competitiveness through its impact on elements of economic growth such as investment, trade openness, inflation, money supply, foreign trade, and foreign exchange reserves. This research aims to analyze the nature of the exchange rate in Iraq and study the impact of a set of monetary variables on it during the period (2004–2024), using the Vector Error Correction Model (VECM). The study reached a set of conclusions that can contribute to reducing exchange rate volatility and enhancing its stability. The study concluded that Iraqi monetary policy, despite its success in achieving relative exchange rate stability through currency auctions and foreign reserves, has not yet achieved significant stability.

Keywords: Exchange rate, monetary policy, monetary variables, economic performance. VECM vector error

المستخلص :

يُعد سعر الصرف أحد أهم المؤشرات النقدية التي تعبر عن أداء الاقتصاد الوطني، إذ يمثل الركيزة الجوهرية التي تستند إليها اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتحرص معظم الحكومات على تبني سياسات تضمن استقرار العملة المحلية لتجنب التقلبات الحادة التي قد تُضعف الثقة بالاقتصاد الوطني. ويكتسب سعر الصرف أهمية خاصة ضمن السياسة النقدية، لكونه يُستخدم أحياناً كهدف وسيط أو كأداة تنفيذية، وأحياناً كمؤشر على القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال تأثيره في عناصر النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، والانفتاح التجاري، والتضخم، وعرض النقد، والتجارة الخارجية، واحتياطيات النقد الأجنبي. ويهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة سعر الصرف في العراق ودراسة أثر مجموعة من المتغيرات النقدية عليه خلال المدة (2004–2024)، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجهي (VECM). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن أن تُسهم في تقليص تقلبات سعر الصرف وتعزيز استقراره.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، السياسة النقدية، المتغيرات النقدية، الأداء الاقتصادي. نموذج تصحيح الخطأ VECM.

المقدمة:

يرتبط استقرار سعر الصرف ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام، إذ إن استقرار قيمة العملة المحلية يعكس سلامة البنية الاقتصادية للدولة ويحدّ من التقلبات التي قد تُضعف النشاط الإنتاجي والتجاري. ويُعد استقرار سعر الصرف نتيجة لتفاعل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل الإنتاج، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والتجارة الخارجية. كما يُظهر التوازن في سوق الصرف الأجنبي مدى كفاءة السياسة النقدية في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، مثل ضبط معدلات التضخم، وتحقيق النمو المستدام، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

تتباين أهداف السياسة النقدية بين الدول تبعاً لمستوى تطورها الاقتصادي؛ فالدول المتقدمة تركز على تحقيق الاستقرار النقدي وخفض التضخم، في حين تسعى الدول النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة إلى جانب الاستقرار النقدي. ويُعد سعر الصرف من الأدوات الأساسية التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق تلك الأهداف، نظراً لتأثره المباشر بعرض النقود ومستوى الأسعار والتجارة الدولية.

أما في الاقتصاد العراقي، فقد تأثر سعر الصرف بالظروف الداخلية والخارجية التي واجهها الاقتصاد بعد عام 2003، خاصةً بسبب اعتماد العراق الكبير على عوائد النفط كمصدر رئيس للنقد الأجنبي، مما جعله أكثر عرضةً للتقلبات في الأسعار العالمية. لذلك يُعد فهم آلية تحديد سعر الصرف وأثر المتغيرات النقدية عليه من القضايا الأساسية لفهم طبيعة الاقتصاد العراقي وسياسته النقدية.

مشكلة البحث : تعد تقلبات سعر الصرف إحدى أبرز صور الاختلالات في الاقتصاد العراقي، إذ تأثرت قيمة الدينار العراقي بسلسلة من الصدمات الداخلية والخارجية، أدت إلى اضطرابات في ميزان المدفوعات وتزايد الديون الخارجية وتراجع القدرة الشرائية. لذلك تتمثل

مشكلة البحث في دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات النقدية وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي، ومحاولة تحديد العوامل الأكثر تأثيراً في تقلباته خلال المدة (2004-2024).

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على كيفية توظيف أدوات السياسة النقدية في ضبط تقلبات سعر الصرف، ودورها في تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وتحسين الأداء الاقتصادي العام، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد عام 2003.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات النقدية وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)، من أجل الوصول إلى فهم أعمق لطبيعة هذه العلاقة وتحديد اتجاهها وقوتها. ومن الأهداف التفصيلية للبحث ما يأتي:

1. توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف ووظائفه وأنواعه ودوره في الاقتصاد.

2. تحليل أبرز العوامل النقدية المؤثرة في سعر الصرف العراقي خلال مدة الدراسة.

3. تقدير الأثر الكمي لبعض المتغيرات النقدية في تحديد اتجاه سعر الصرف باستخدام نماذج قياسية مناسبة.

4. صياغة توصيات عملية تسهم في الحد من تقلبات سعر الصرف وتعزيز استقراره ضمن إطار السياسة النقدية العراقية.

فرضيات البحث: استند البحث على عدد من الفرضيات التي تشكل الإطار التحليلي له، وأهمها:

1. وجود قيمة توازنية لسعر الصرف تمثل المستوى المرغوب أو طويل الأجل لسعر العملة المحلية.

2. تأثر سعر الصرف في الاقتصاد العراقي بأدوات السياسة النقدية والمتغيرات النقدية الكلية خلال مدة البحث.

3. وجود علاقة متبادلة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات النقدية مثل عرض النقد، ومعدل التضخم، والاحتياطيات الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة منهجين متكاملين:

- المنهج الاستقرائي لبناء الإطار النظري والفكري للبحث، من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية والنظريات التي تناولت موضوع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.
- المنهج القياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجهي (VECM) الذي يسمح بدراسة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات النقدية وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: شملت المدة الزمنية (2004-2024).

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي والسياسة النقدية.

خطة البحث: انسجامًا مع مشكلة الدراسة وأهدافها، قُسم البحث على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الجانب النظري لسعر الصرف، أما المبحث الثاني فتطرق إلى الجانب التحليلي من خلال تحليل تطور اتجاهات المتغيرات النقدية وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)، بينما اختص المبحث الثالث بالجانب القياسي من خلال قياس أثر بعض المتغيرات النقدية في سعر الصرف باستخدام الأساليب القياسية الحديثة.

الدراسات السابقة

1- الدراسات العربية

1- دراسة (Al-Zarkoush, 2019; Farhan, 2019; Zghair, 2019, 14) بعنوان: قياس وتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي في العراق للفترة (2003-2004) باستخدام نموذج ARDL. هدفت الدراسة إلى دراسة الأساليب التي تساعد على الحفاظ على الاستقرار النسبي في الأسعار المحلية، وتحقيق مستوى توظيف مرتفع أو كامل، وتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام، ودراسة كيفية تأثير البطالة والتضخم بشكل كبير على النمو الاقتصادي، وخلصت إلى أن حجم التضخم لا يؤثر على البطالة، بل تؤثر البطالة

على التضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين البطالة والنمو الاقتصادي.

2- دراسة (Amir, 2017; Abdel Basset, 2017, 6) بعنوان: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عينة التضخم. اعتمد الباحث على سلسلة زمنية للفترة (1980-2016) باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين، بتأثير يقارب 6.5%، وأنه دون هذا المستوى لا يوجد تأثير للتضخم على النمو الاقتصادي، بينما المستويات التي تتجاوز 6.5% من معدلات التضخم لها تأثير سلبي قوي على النمو الاقتصادي.

2- الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Nasseri, 2018; Zadeh, 2018, 11) بعنوان: تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، دراسة حالة ماليزيا. هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في دولة ماليزيا خلال الفترة (1970-2011)، وخلصت إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنمو. وقد ساعد على ذلك سياسة الحكومة الماليزية في استهداف التضخم بمعدلات مقبولة.

2- دراسة (Ndiaye, 2012, 7) بعنوان: العلاقة بين التقلبات في مستويات التضخم والنمو الاقتصادي. هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين التقلبات في مستويات التضخم والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومدى تأثير صدمات التضخم على الاقتصاد الحقيقي لدول المنطقة خلال الفترة (1968-2010). خلصت الدراسة إلى أن آليات نقل آثار التضخم إلى النمو الاقتصادي تختلف من دولة لأخرى، وأن سياسات التقارب والتكامل الاقتصادي الكلي والاستقرار والتنمية لم تكن كافية للحد من التقلبات المستمرة في التضخم والنمو الاقتصادي، كما أنها لم تنجح في الحد من الآثار السلبية القوية للتضخم في النمو الاقتصادي في دول المنطقة.

3- دراسة (Ahmad, 2005; Murtada, 2005, 12) بعنوان: التضخم والنمو الاقتصادي في بنغلاديش. أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين مؤشر أسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، يقترح النموذج النسبة المقدرة (6%) كمستوى عتبة. التضخم فوقها، والتضخم يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة؟

- الهدف: هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد أثر بعض المتغيرات النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.
- الحدود الزمانية والمكانية: أجريت الدراسة خلال الفترة (2004-2024) بالتطبيق على الاقتصاد العراقي.
- حسب علم الباحث، تُعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع في البيئة الاقتصادية العراقية.
- وقد عملنا على الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد متغيرات الدراسة وقياسها للوصول إلى نتائج وتوصيات تُسهم في تحديد العوامل الأكثر تأثيرًا على معدل سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

يُعد سعر الصرف من المفاهيم المحورية في الاقتصاد النقدي والمالي، إذ يمثل أداة رئيسية لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ويُعد من أكثر المؤشرات حساسية لتغيرات السوق والسياسات الاقتصادية. وقد تعددت التوجهات الفكرية والنظرية التي تناولت هذا المفهوم، تبعًا لاختلاف المدارس الاقتصادية وتباين رؤاها حول دور سعر الصرف في الاقتصاد.

ينقسم هذا المبحث على محورين أساسيين:

1. الإطار النظري لمفهوم سعر الصرف وأنواعه ووظائفه.

2. أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف.

أولاً: مفهوم سعر الصرف: يؤدي سعر الصرف دوراً جوهرياً في النشاط الاقتصادي الخارجي للدول، سواء تعلق الأمر بالتجارة الدولية أو الاستثمارات أو التدفقات المالية. فهو يمثل السعر الذي يتم بموجبه تبادل عملة وطنية مقابل عملة أجنبية، ومن خلاله تُقاس القيمة النسبية للعملة الوطنية مقارنة بغيرها.

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية"، أي أنه النسبة التي تُحدد على أساسها عملية مبادلة العملات بين دولتين. وتُعد إحدى العملتين بمثابة "السلعة"، بينما تمثل العملة الأخرى "السعر النقدي" لتلك السلعة.

كما يُعرف أيضاً بأنه "السعر الذي تُبدل بموجبه الوحدات النقدية المحلية بالوحدات الأجنبية في وقت معين"، وتشمل العملات الأجنبية جميع الودائع والاعتمادات والتحويلات الدولية المقومة بعملات أخرى (Al-Taher, 2007, 96).

ثانياً: أشكال سعر الصرف : تعددت أنواع أسعار الصرف تبعاً لطبيعة النظام النقدي والسياسة الاقتصادية المتبعة في كل دولة، ومن أبرزها ما يأتي (Abbas, 2014, 49):

1. سعر الصرف الاسمي: وهو أبسط أشكال سعر الصرف، ويعبر عن القيمة

المعلنة للعملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية. فإذا ارتفع سعر الصرف الاسمي، فهذا يعني انخفاض قيمة العملة الوطنية، والعكس صحيح.

2. سعر الصرف الحقيقي: يُقصد به السعر الاسمي بعد تعديله بمستويات

الأسعار النسبية بين الدولتين محل المقارنة. ويمثل السعر الحقيقي القدرة التنافسية الحقيقية

لسلع الدولة في الأسواق الخارجية، لأنه يعكس الفروقات في معدلات التضخم (Al-Husseini, 1999, 150).

3. سعر الصرف الفعّال: وهو مؤشر مركب يُستخدم لقياس متوسط قيمة العملة الوطنية مقابل سلة من العملات الأجنبية للدول الشريكة في التجارة. ويُحسب عادةً بأوزان تعكس النسبة الجغرافية أو التجارية مع تلك الدول، ويستخدم لقياس القوة الشرائية الحقيقية للعملة الوطنية على نطاق واسع (Abdel Qader 2011, 22).

4. سعر الصرف الفوري والآجل: يقصد بالسعر الفوري: هو السعر الحالي المتداول في الأسواق عند تنفيذ العمليات النقدية أو التجارية، أما السعر الآجل: فهو السعر الذي يتم الاتفاق عليه اليوم لتبادل العملات في تاريخ مستقبلي، ويُحدد عادة بناءً على الفارق في معدلات الفائدة بين العملتين المتبادلتين (Bordeaux, 2002, 29).

5. أسعار الصرف المتقاطعة: وتشير إلى الأسعار الناتجة عن مقارنة عملتين أجنبيتين دون المرور بالعملة المحلية، وغالبًا ما تُستخدم في الأسواق العالمية لتجنب تقلبات العملة المحلية أو لتقليل مخاطر الصرف في التعاملات الدولية (Al-Jamil, 2001, 95).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والنفسية، بعضها داخلي يتعلق بالاقتصاد الوطني، وبعضها خارجي يرتبط بالتعاملات الدولية. ومن أبرز هذه العوامل:

1. عرض النقود: ترتبط كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار. فزيادة عرض النقود تؤدي عادةً إلى ارتفاع الأسعار المحلية، مما

يضعف قيمة العملة الوطنية ويؤدي إلى انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية (Saqr, 1983, 134).

2. السياسة المالية (الموازنة العامة): يؤثر مستوى الإنفاق العام والعجز المالي على سعر الصرف، إذ إن اتباع سياسة مالية توسعية يزيد من الطلب على السلع والخدمات، ويرفع معدلات التضخم، مما يؤدي إلى تراجع قيمة العملة الوطنية. أما السياسات الانكماشية فتؤدي إلى نتائج معاكسة (Sulaiman and Dawood, 2000, 65).

3. ميزان المدفوعات: يُعد من أهم المؤشرات التي تعكس العلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي. فعندما يسجل ميزان المدفوعات فائضًا، يزداد الطلب على العملة الوطنية فترتفع قيمتها. أما العجز، فيؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض قيمة العملة المحلية (Al-Ghalibi, 2017, 32).

4. معدلات التضخم: ترتبط العلاقة بين التضخم وسعر الصرف ارتباطًا وثيقًا؛ فارتفاع معدلات التضخم يضعف القدرة التنافسية للصادرات الوطنية، ويقلل الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها. في المقابل، انخفاض التضخم يدعم استقرار سعر الصرف ويعزز الثقة بالعملة (Abbas, 2014, 62).

5. سعر الفائدة: يلعب دورًا مهمًا في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، إذ تميل الاستثمارات إلى التدفق نحو البلدان التي تقدم أسعار فائدة أعلى، مما يزيد الطلب على عملتها ويقوي سعر صرفها، والعكس صحيح (Khodair, 2009, 38).

6. أسواق الأوراق المالية: تؤثر حركة الأسهم والسندات في الأسواق المالية على سلوك المستثمرين الأجانب. فعندما تنخفض أسعار الأسهم، يميل المستثمرون إلى سحب أموالهم وتحويلها إلى عملات أجنبية، مما يضعف العملة الوطنية (Dickey and Fuller, 1981, 79).

7. الظروف السياسية والنفسية: يُعد الاستقرار السياسي والأمني من العوامل الجوهرية في استقرار سعر الصرف. فالأزمات السياسية والحروب والإشاعات الاقتصادية تؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة المحلية، وزيادة الطلب على العملات الأجنبية كملاد آمن (Kazem, 2017, 21).

المبحث الثاني: تحليل تطور اتجاهات المتغيرات الاقتصادية والنقدية وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2024)

يُعد تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية والنقدية من العناصر الأساسية لفهم سلوك سعر الصرف في أي اقتصاد، ولاسيما في الاقتصادات النامية التي تمر بمرحلة تحول هيكلية كما هو الحال في العراق. بعد عام 2003، شهد الاقتصاد العراقي تحولات جذرية في نظامه النقدي، انعكست على سياسات الصرف وإدارة النقد الأجنبي، مما استدعى دراسة دقيقة لتطور تلك المتغيرات وارتباطها بسعر الصرف. ينقسم هذا المبحث على محورين رئيسيين:

1. تحليل تطور سعر الصرف في العراق.

2. تحليل تطور أهم المتغيرات النقدية خلال مدة الدراسة.

أولاً: تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

أقام البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 سوقاً رسمية مركزية لتبادل العملات الأجنبية وفق آليات السوق، بإشراف مباشر من السلطة النقدية، بهدف تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي.

وخلال عام 2006، لجأت الحكومة إلى تطبيق نظام صرف متعدد الأسعار تجاوز 13 سعراً مختلفاً، شمل سعراً رسمياً مقداره (3.2) دولار لكل دينار عراقي، وسعراً آخر يساوي

(1450) دينارًا لكل دولار أمريكي، إلى جانب أسعار أخرى مرتبطة بطبيعة المعاملات التجارية والمالية (Al-Anzi, 2015, 43).

أدى تعدد أسعار الصرف إلى ظهور سوق موازية تُحدّد الأسعار فيها وفق آليات العرض والطلب بعيدًا عن القنوات الرسمية، وهو ما خلق بيئة نقدية مشوهة اتسمت بعدم الكفاءة والشفافية. ومع مرور الوقت، أصبح من الضروري توحيد أسعار الصرف وتبني نظام أكثر استقرارًا.

وفي هذا السياق، شرع البنك المركزي العراقي في تبني نظام الصرف المعمّم المدار، وهو نظام يسمح بتقلب سعر الصرف ضمن حدود معينة، مع تدخل البنك المركزي لتوجيه السعر نحو المستوى المستهدف. ولتحقيق ذلك، اعتمد البنك المركزي على آلية مزادات العملة اليومية لبيع وشراء الدولار الأمريكي، وهي سياسة استهدفت ضبط عرض النقد الأجنبي والحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي. وقد ساعدت هذه المزادات على (Jarrah, 2019, 23):

- تمويل احتياجات السوق من العملات الأجنبية.
- تغطية الواردات السلعية والخدمية.
- المحافظة على توازن نسبي بين الدينار والدولار.
- كبح التقلبات الحادة في سعر الصرف.

ومع مرور السنوات، استطاعت هذه السياسة تحقيق قدر من الاستقرار النقدي، إذ بقي سعر الصرف قريبًا من مستوياته الرسمية، رغم الضغوط التي سببتها الأزمات السياسية والتقلبات النفطية.

يمكن توضيح آلية عمل مزاد العملة التي ينفذها البنك المركزي العراقي على النحو الآتي:
(International Monetary Fund, 2013, 4-45):

1. يُفتح المزاد بشكل يومي ما عدا أيام العطل الرسمية.
2. تقدم المصارف وشركات التحويل والصيرفة طلباتها ضمن مظاريف مختومة تتضمن المبالغ المطلوبة.
3. تقوم لجنة المزاد بتقييم الطلبات والموافقة على المقبول منها وفق الضوابط.
4. يتم تسعير الصفقات بالسعر الذي يحدده البنك المركزي، وغالبًا ما يكون ثابتًا مع تغييرات طفيفة جدًا.

ثانيًا: تحليل تطور اتجاهات المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

اتبعت السياسة النقدية في العراق خلال تلك المدة مسارًا مختلفًا عن الفترات السابقة، إذ أُعيد بناء الإطار المؤسسي للبنك المركزي وفق قانون الاستقلالية، الذي مكنه من توجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الاستقرار العام في الأسعار، وخفض معدلات التضخم، وتعزيز قيمة العملة الوطنية (Al-Khazraji, 2015, 50-58).

يمكن تلخيص أبرز ملامح تطور المتغيرات النقدية خلال المدة المدروسة بما يأتي:

1. عرض النقد (Money Supply):

شهد عرض النقد توسعًا مستمرًا منذ عام 2004 نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي المعتمد على العوائد النفطية، ما أدى إلى زيادة السيولة المحلية. ورغم ذلك، حاول البنك المركزي عبر أدواته امتصاص فائض السيولة للحد من التضخم وضمان استقرار سعر الصرف. وقد بدأ

البنك المركزي العراقي باستخدام المزادات اليومية لشراء وبيع الدولار الأمريكي بهدف السيطرة على المعروض النقدي والسيولة واستقرار الأسعار وخفض التضخم والسيطرة على أسعار الصرف (Al-Sakban, 2019, 205).

2. **معدل التضخم (Inflation Rate):** تأثر التضخم في العراق بعوامل متعددة أهمها حجم الإنفاق العام، وتقلبات أسعار النفط، ومستوى الاستيرادات. ففي السنوات الأولى بعد 2003، بلغ التضخم مستويات مرتفعة، إلا إنه بدأ بالتراجع التدريجي بعد عام 2010 نتيجة السياسة النقدية الانكماشية والرقابة على أسعار الصرف.

3. **الاحتياطات الأجنبية:** ارتفعت احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي تدريجياً بفضل ارتفاع أسعار النفط، مما عزز قدرته على التدخل في سوق الصرف وتثبيت قيمة الدينار. وقد شكلت هذه الاحتياطات غطاءً مهماً للسيولة المحلية ومصدر ثقة للنظام النقدي.

4. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** تذبذب الاستثمار الأجنبي في العراق خلال فترة الدراسة تبعاً للظروف الأمنية والسياسية. إذ شهد بعض التحسن بعد عام 2017 مع تحسن الاستقرار النسبي، إلا إنه بقي محدوداً مقارنة بحجم الاقتصاد واحتياجات إعادة الإعمار.

5. **الصادرات والاستيرادات:** تُظهر البيانات أن الاقتصاد العراقي ظل يعتمد على صادرات النفط كمصدر أساس للنقد الأجنبي، في حين استمرت الواردات السلعية والخدمية بالارتفاع لتلبية الطلب المحلي. هذا الاختلال التجاري جعل ميزان المدفوعات حساساً لتغيرات أسعار النفط العالمية، وبالتالي انعكس على استقرار سعر الصرف.

6. **درجة الانفتاح الاقتصادي:** شهدت الفترة المدروسة زيادة في درجة الانفتاح الاقتصادي نتيجة لتوسع التجارة الدولية ورفع القيود على التحويلات الخارجية. ورغم إيجابيات هذا

الانفتاح في جذب رؤوس الأموال، إلا إنه جعل سعر الصرف أكثر تأثراً بالتقلبات الخارجية (Al-Ghalibi and Hodan, 2017, 34).

يتضح من خلال تتبع تطور المتغيرات النقدية وسعر الصرف في العراق أن السياسة النقدية، ممثلة بالبنك المركزي، تمكنت إلى حدٍ ما من الحفاظ على استقرار العملة من خلال أدواتها المختلفة، وعلى رأسها مزادات العملة والاحتياطات الأجنبية.

ومع ذلك، فإن استقرار سعر الصرف ظل هشاً ومعتمداً على تدفقات النفط، مما يشير إلى ضرورة تنويع مصادر النقد الأجنبي وتفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل أكثر استقلالاً عن تقلبات القطاع النفطي، ونتيجة لذلك، فإن مثل هذا الهدف غير مناسب للاقتصاد العراقي، الذي يعاني من تخلف شديد في جميع المجالات ويعاني من أوجه القصور في قطاعاته الإنتاجية العديدة. وبحسب استراتيجية البنك المركزي العراقي، والتي تتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار المرتبطة باستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار، وإبقاء العملة مغطاة بالكامل بالاحتياطات الأجنبية، والاستعداد لتلبية طلبات التحويل. الدينار مقابل الدولار سيفقد البنك المركزي وسياسته النقدية أهم وظائفها بالتناغم مع السياسات الأخرى من أجل تحقيق التنمية المركزية (Al-Naqa, 2012, 166) وتمكنت سلطة النقد من توحيد أسعار الصرف من خلال مزاداتها من خلال تلبية طلب السوق من العملة الأجنبية، وتمويل الواردات، ومحاولة السيطرة على التوازن بين العملات الأجنبية والمحلية، كما يظهر في جدول تغيرات أسعار الصرف من عام (2004 - 2024) الموضحة في الجدول (1) الذي يبين تحليل تطور اتجاهات المتغيرات النقدية المستخدمة في الدراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024).

الجدول (1) يبين تحليل تطور اتجاهات المتغيرات النقدية المستخدمة في الدراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024).

جدول (1) تحليل تطور اتجاهات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

الاحتياطي القانوني	سعر الصرف الموازي	معدل التضخم	الاستثمار الاجنبي المباشر	عرض النقد Ms1	الاستيرادات	الصادرات	السنة
16862844	1998	4.69	5107654	2898189.0	21.5	1.22	2004
7.9	1453	72,0	5114173	10148626	21,3	23,4	2005
12.2	1472	37,0	7550000	11399125	20,0	23,6	2006
18.1	1475	53,2	9272000	15460060	20,8	30,5	2007
30.4	1267	30,8	12665305	21721167	19,5	39,5	2008
49.2	1203	2,7	15671227	28189934	35,4	63,7	2009
44.3	1182	(2,8)	15017226	37300030	38,4	39,4	2010
50.6	1182	2,4	23676772	51743489	34,9	51,7	2011
61.0	1196	5,6	30066292	62196000	47,8	79,6	2012
70.3	1233	6,1	37177897	63735871	48,0	11,0	2013
77.4	1232	1.86	55108602	73830964	39,0	10,4	2014
66.3	1214	2.24	64622557	72087457	43,2	98,5	2015
53.7	1228	1.44	41214037	73970221	48,5	57,6	2016
45.3	1229	1.46-	15894000	74298841	57,3	51,7	2017
65.6	1200	0.19	16464.5	75231690	37,8	57,5	2018
69.9	1200	0.4	13820.3	74609333	45,8	86,3	2019
71.4	1200	0.8	531,509	74706543	68,7	88,5	2020
75.3	1200	1.87	16894000	74596843	73,5	89,7	2021
90,5	75.6	1200	1.19	15434.5	78831621	77,8	2022
92,3	6.78	1200	1.4	198720.3	78909653	85,8	2023
93,5	6.79	1200	1.8	198950.9	84708741	88,7	2024

المصدر: - البنك المركزي العراقي (2004-2024) النشرات السنوية، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات 2004-2024.

المبحث الثالث: قياس أثر المتغيرات النقدية في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

يهدف هذا المبحث إلى دراسة العلاقة بين سعر الصرف ومجموعة من المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2024)، باستخدام الأساليب القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، وبخاصة نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

يسمح هذا النموذج بدراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وتحديد اتجاهات السببية، ومدى استجابة سعر الصرف للمتغيرات في تلك المتغيرات النقدية.

أولاً: صياغة النموذج القياسي

استناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، تم اختيار مجموعة من المتغيرات النقدية الكلية التي يُعتقد أن لها تأثيراً في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وهي

جدول (2) وصف متغيرات الدراسة

الوصف	الرمز	المتغير
يمثل السعر الرسمي أو الموازي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي	ER	سعر الصرف
يقيس التغير في المستوى العام للأسعار	INF	معدل التضخم
يمثل إجمالي السيولة النقدية في الاقتصاد	MSS	عرض النقد
مجموع الصادرات السلعية والخدمية	EX	حجم الصادرات
إجمالي الواردات السلعية والخدمية	IM	حجم الاستيرادات
حجم احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي	R	الاحتياطات الأجنبية
حجم التدفقات الرأسمالية الداخلة	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
تمثل نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	OPN	درجة الانفتاح الاقتصادي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة

كما تم إدخال متغير صوري (U_t) يعبر عن سياسة سعر الصرف، حيث يأخذ القيمة (1) في السنوات التي شهدت تدخلاً مباشراً من البنك المركزي في تحديد السعر، والقيمة (0) في السنوات الأخرى.

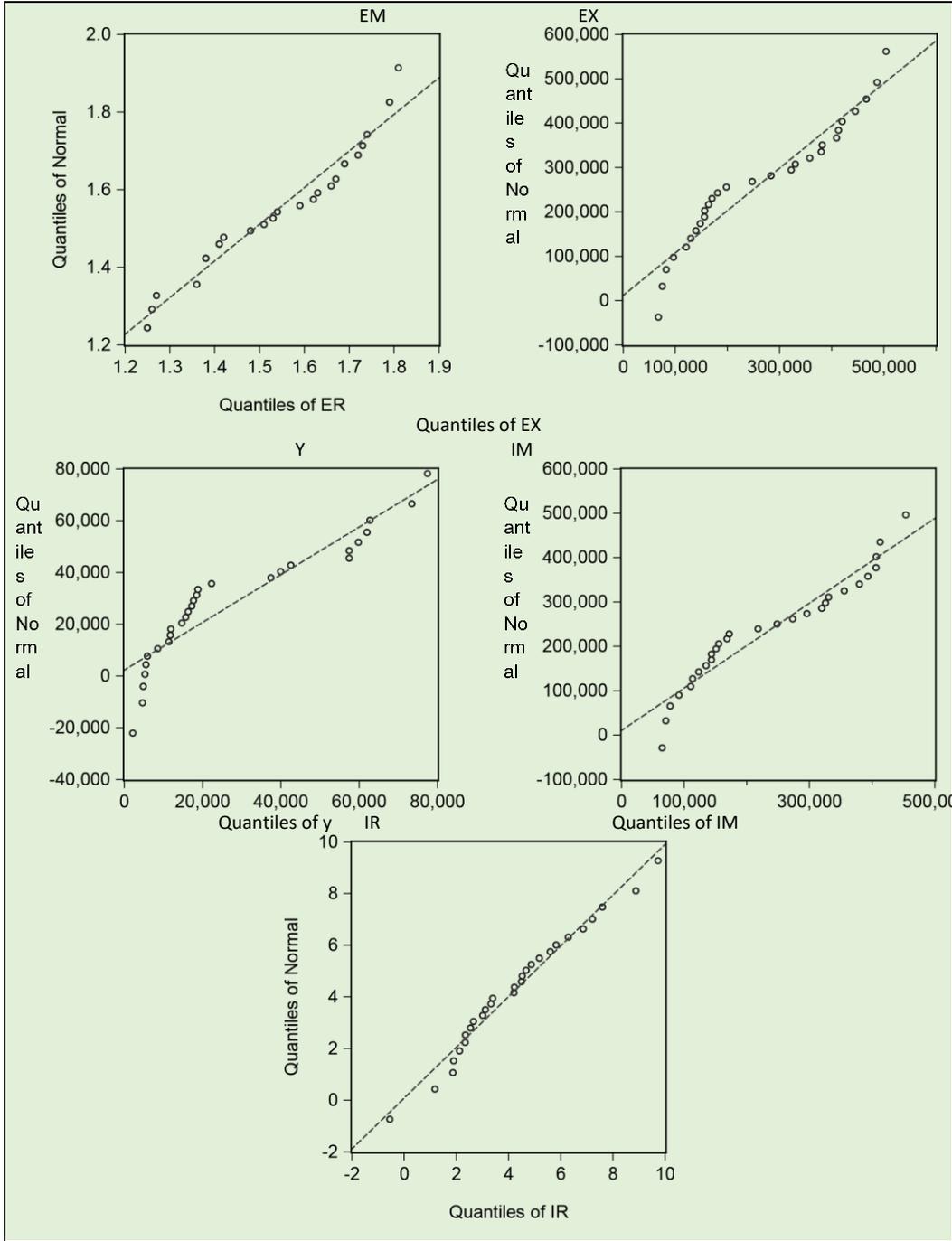
بناءً على ذلك، يمكن تمثيل النموذج بالعلاقة الآتية:

$$ER = B_0 + B_1INF + B_2MSS + B_3OPN + B_4FDI + B_5EX + B_6IM + B_7R + U_t$$

ثانياً: الرسم البياني للسلاسل الزمنية

إن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية في العراق باستخدام اختبار جذر الوحدة، سنقوم أولاً بالرسم البياني للمتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة للتحليل في الاقتصاد العراقي، وبعدها نحدد فترات الإبطاء لها، ومن ثم نقوم باختبار الاستقرارية باستخدام اختبار (ديكي - فولر الموسع . (Hall & Anderson, 1994, 43). وقبل تقدير النموذج، من الضروري التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF). وقد أظهرت نتائج الاختبار أن جميع السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة عند المستوى، لكنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1~I)، وهو ما يتيح إمكانية استخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. ولمعرفة نوع وطبيعة السلسلة وبيان الاتجاه العام لها نقوم بتوضيحها من خلال الأشكال البيانية الآتية:

الشكل (1) استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة والمستقلة للنموذج المستخدم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)



الشكل (1) يوضح إن السلسلة تعاني من اتجاه عام وبهدف التأكد من استقراريتها وخلوها من جذر الوحدة تم استخدام اختبار (ديكي - فولر) الموسع

ثالثاً: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

يستخدم هذا الجزء من الدراسة أساليب حديثة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية، باستخدام الانحدار الذاتي المتجهي، والاختبارات الثابتة للمتغيرات، والتكامل المشترك، وتصحيح الأخطاء. ومن خلال هذه الأساليب، نصل إلى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية، يُبنى عليه اتخاذ قرارات سليمة. وهذا يتجنب النتائج المضللة التي تحصل عليها أساليب الانحدار التقليدية، والتي تتميز بعدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية، وتؤدي إلى اندحار زائف، على الرغم من أن R^2 و F و T ذات دلالة إحصائية. ويرجع ذلك إلى أن بيانات الوقت غالباً ما تتميز بعدم استقرار التباين، وأولها عامل الدورية، أو عامل الاتجاه بمرور الوقت، والذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس (Phillips, 1986, 78)، بعد التأكد من أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، تم إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، الذي بيّن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة ($MSS, EX, IM, FDI, OPN, R, INF$) والمتغير التابع (ER). وبناءً على نتائج الاختبار، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحديد العلاقات في الأجلين القصير والطويل.

نتائج النموذج:

1. وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين سعر الصرف وكل من عرض النقود، والصادرات، والواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح الاقتصادي.
2. معامل التكيف (u) بلغ نحو -0.899، وهو ذو دلالة إحصائية وسالب الإشارة، مما يعني أن أي انحراف عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل يُصحح بنسبة 90% سنويًا، أي أن النظام النقدي العراقي يميل إلى العودة للتوازن بسرعة نسبية.

3. أظهر النموذج وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين عرض النقود وسعر الصرف، بمعنى أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار المحلية، وبالتالي انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

4. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو 0.51، وهي نسبة جيدة في النماذج القياسية الزمنية، ما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 51% من التغيرات في سعر الصرف.

5. دلت نتائج اختبارات الارتباط الذاتي (LM Test) واختلاف التباين (Breusch-Pagan) على خلو النموذج من مشكلات الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، مما يعزز موثوقية التقدير.

جدول (3) نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين (IM, FDI, INF, MSS, EX, IM, R, OPN) وأثرها على (سعر الصرف)

نتائج تصحيح الخطأ									
CointEq(-1)	Prob	Long Run Coefficients(EX)	Prob	Long Run Coefficients(IM)	Prob	Long Run Coefficients(ER)	Prob	Long Run Coefficients(IR)	Prob
-1.45632	0.05	0.87652	0.81	-1.3462	0.83	71.3426	0.82	-269.6969	0.56

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

نلاحظ من الجدول (4) الذي يعرض نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات التجانس نجد أن العلاقة بين الصادرات والاستيرادات الإجمالية وسعر الصرف وسعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر خالية من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت احتمالية (F) المحتمسبة (0.45) بحسب اختبار (LM Test)، وهي قيمة غير معنوية أي أكبر من (0.05)، أما قيمة $\text{Prob. Chi-Squared} = 0.20$ أكبر من (0.05)، معنى ذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة، فضلاً عن خلو العلاقة بين (IM, FDI, INF, MSS, EX, IM, R, OPN) و (ER) من عدم ثبات

التجانس بحسب احتمالية (R^2, F) البالغة (0.41) و (0.34) على التوالي؛ لأن تلك القيم غير معنوية أي أكبر من (0.05).

جدول (4) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات التجانس بين (IM, FDI, INF, MSS, EX, IM, R, OPN) و (ER)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	1.024181	Prob.F	0.45
Obs*R-Squared	10.14369	Prob.Chi-Squared	0.20
Heteroskedasticity Test: Breusch-pagan-Godfrey			
F-Statistic	1.316967	Prob.F	0.41
Obs*R-Squared	20.83644	Prob.Chi-Squared	0.34

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

جدول (5) معاملات المتغيرات والخطأ المعياري (IM, FDI, INF, MSS, EX, IM, R, OPN) و (ER)

Valuep	t- statistic	الخطأ المعياري	القيمة	معاملات المتغيرات
0.2666	1.14855-	1.06691	1.225-	C
0.5800	0.56416-	0.08783	0.496-	D(DF)
0.0091	0.56416-	1.7689	2.02-	MSS
0.0406	0.06783	105.665	7.153	D(OPN)
0.0068	1.07888-	0.00026	0.0028-	FDI
0.0089	0.22777-	0.04232	0.0096-	D(EX)
0.0089	2.27774	0.06295	0.14955	D(IM)
0.3688	2.923214	0.05801	0.05356	R
0.0262	2.435846-	0.369299	0.8995-	U(-1)
0.0027	--	-	2.2235	F
-----	---	--	1.2869	DW
---	---	--	0.086	LM
--	--	--	0.621	Breuch-pagan
---	---	---	0.00	Jarque-Bera

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12
D تعني الفروق الأولى (المشتقة الأولى).

رابعاً: اختبار السببية (Granger Causality Test)

تم تطبيق اختبار كرانجر للسببية في إطار نموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات. وأظهرت النتائج ما يأتي:

1. وجود علاقة سببية تبادلية بين سعر الصرف و عرض النقود، أي أن كلاً منهما يؤثر في الآخر.
 2. وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الواردات إلى سعر الصرف، أي أن التغير في حجم الواردات يؤدي إلى تغير في سعر الصرف وليس العكس.
 3. وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من درجة الانفتاح الاقتصادي إلى سعر الصرف.
 4. وجود علاقة سببية تبادلية بين عرض النقود وكل من الصادرات والواردات.
 5. وجود علاقة سببية من الصادرات إلى الانفتاح الاقتصادي، ومن عرض النقود إلى معدل التضخم.
- توضح هذه النتائج أن السياسة النقدية والتجارية لهما تأثير مباشر ومتشابك على استقرار سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

الجدول (6) نتائج اختبار السببية المبني على نموذج متجه تصحيح الخطأ

Dependent Variable :ER				Dependent Variable :EX			
Excluded	Chi-sq	df	Prob	Excluded	Chi - sq	df	Prob
ER	45.572	2	0.0000	ER	0.10141	2	0.9506
IM	11.091	2	0.0039	IM	0.75593	2	0.6853
INF	3.5777	2	0.1672	INF	1.31619	2	0.5178
MSS	9.5159	2	0.0086	MSS	7.78244	2	0.0204
OPN	1.5510	2	0.0460	OPN	6.13723	2	0.0465
R	3.2869	2	0.1933	R	5.64574	2	0.0594
ALL	289.032	12	0.000	ALL	45.9832	12	0.0000
Dependent Variable : IM				Dependent Variable : INF			
Excluded	Chi - sq	df	Prob	Excluded	Chi - sq	df	Prob
ER	0.3496	2	0.8396	ER	1.7973	2	0.4071
EX	0.4607	2	0.7943	EX	0.1316	2	0.9363
INF	1.6526	2	0.4377	IM	0.3217	2	0.8514
MSS	7.3710	2	0.0251	MSS	0.2002	2	0.9048
OPN	4.4027	2	0.1106	OPN	0.3325	2	0.8468
R	2.8572	2	0.2396	R	0.0189	2	0.9905
ALL	29.9616	12	0.0028	ALL	11.5640	12	0.4813
Dependent Variable : MSS				Dependent Variable : OPN			
Excluded	Chi - sq	df	Prob	Excluded	Chi - sq	df	Prob
ER	5.48623	2	0.0064	ER	0.81130	2	0.6665
EX	65.9663	2	0.0000	EX	3.05814	2	0.2167
IM	25.6822	2	0.0000	IM	0.91947	2	0.6315
INF	6.79711	2	0.0334	INF	0.53309	2	0.7660
OPN	5.03896	2	0.0805	MSS	0.84482	2	0.6555
R	0.18436	2	0.9119	R	1.32773	2	0.5149
ALL	353.520	12	0.0000	ALL	23.22533	12	0.5149
Dependent Variable : R				Dependent Variable : FID			
Excluded	Chi - sq	df	Prob	Excluded	Chi - sq	df	Prob
ER	0.30665	2	0.8578	ER	43.0976	2	0.9864
EX	1.96414	2	0.3779	EX	4.07654	2	0.9321
IM	2.17429	2	0.3372	IM	5.98234	2	0.0543
INF	1.34175	2	0.5113	INF	7.0957	2	0.4329
MSS	1.97785	2	0.3720	MSS	3.87109	2	0.0823
OPN	5.06368	2	0.0795	OPN	31.8761	2	0.6543
ALL	25.1524	12	0.0141	ALL	52.9865	12	0.0432

المصدر: نتائج تحليل من مخرجات برنامج Eviews 12

يتضح من التحليل القياسي أن المتغيرات النقدية مجتمعة تفسر جانباً مهماً من تقلبات سعر الصرف في العراق، إذ تؤثر السياسة النقدية (من خلال عرض النقود وسعر الفائدة) في استقرار العملة المحلية. كما إن هيمنة العوائد النفطية على الاقتصاد جعلت العرض النقدي والاحتياطات الأجنبية من أهم المحددات الفعلية لسعر الصرف.

أما معدل التضخم فلم يظهر تأثيراً معنوياً قوياً في المدى القصير، إلا إن أثره في الأجل الطويل يبقى قائماً من خلال قدرته على التأثير في التنافسية الخارجية للدينار العراقي. وقد تبين من خلال التحليل القياسي ما يأتي:-

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف وعدد من المتغيرات النقدية الكلية، أبرزها عرض النقود، والصادرات، والواردات، والانفتاح الاقتصادي.
- السياسة النقدية في العراق كان لها تأثير ملموس في استقرار سعر الصرف، من خلال تدخل البنك المركزي عبر مزادات العملة واستخدام الاحتياطات الأجنبية.
- الصدمات الخارجية — ولا سيما تقلبات أسعار النفط — كانت العامل الأكثر تأثيراً في سلوك سعر الصرف خلال المدة المدروسة.
- يوصى بتبني سياسات نقدية أكثر مرونة تعتمد على تنوع مصادر النقد الأجنبي وتعزيز التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. يُعد سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتُعدّ قيمته انعكاساً مباشراً لمتانة الاقتصاد الكلي للدولة. كما يمثل أداة

أساسية في السياسة النقدية لما له من تأثير واسع على الاستثمارات، والتجارة الدولية، ومستوى الأسعار.

2. أظهرت نتائج النموذج القياسي (VECM) أن هناك علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وبعض المتغيرات النقدية الرئيسية في الاقتصاد العراقي، ما يدل على وجود تفاعل مستمر بين هذه المتغيرات في المدى الطويل.

3. بيّن التحليل وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين سعر الصرف وكلّ من عرض النقود، والصادرات، والواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح الاقتصادي.

4. أظهر معامل التكيف السالب والقوي أن النظام النقدي العراقي يمتلك قدرة عالية على العودة إلى التوازن بعد التعرض للصدمات، إذ يتم تصحيح ما يقارب (90%) من الانحرافات سنويًا.

5. تبين وجود علاقة سببية متبادلة بين عرض النقود وسعر الصرف، ما يعكس الدور المحوري للسياسة النقدية في استقرار سعر العملة الوطنية.

6. أثبتت النتائج أن الصادرات والواردات تؤثران بشكل واضح في سعر الصرف، إذ يؤدي اتساع الفجوة بينهما إلى ضغوط على الاحتياطيات الأجنبية وارتفاع الطلب على الدولار.

7. لم يظهر معدل التضخم أثرًا معنويًا قويًا في المدى القصير، لكنه يؤثر في المدى الطويل عبر قدرته على تغيير التنافسية السعرية للدينار العراقي.

8. تؤكد نتائج التحليل أن الاعتماد المفرط على عائدات النفط جعل استقرار سعر الصرف هشًا ومعرضًا للتقلبات العالمية في أسعار النفط، ما يبرز الحاجة الملحة لتنويع مصادر الإيرادات.

9. خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية العراقية، رغم نجاحها في تحقيق استقرار نسبي لسعر الصرف عبر مزايدات العملة والاحتياطات الأجنبية، لا تزال بحاجة إلى تطوير أدواتها وتنويع قنوات تأثيرها.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة أن تتدخل السلطة النقدية بفاعلية أكبر لتحقيق استقرار سوق الصرف الأجنبي، من خلال استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل تراعي ظروف الاقتصاد العراقي، بحيث تركز على ضبط المضاربات في الأجل القصير، وتدعم الإصلاح الهيكلي في الأجل الطويل.

2. العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعة، والصناعة، والخدمات)، بما يسهم في زيادة الصادرات الحقيقية وتقليل الاعتماد على الواردات.

3. تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الكلي، والحد من التضخم، وضبط النمو في عرض النقود بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي.

4. ضرورة زيادة الاحتياطات الأجنبية للحفاظ على الثقة بالعملة الوطنية وتجنب الضغوط الخارجية على سعر الصرف.

5. اتخاذ إجراءات تشجع على رفع حجم الصادرات وتقليل الاستيرادات عبر تحسين بيئة الإنتاج المحلي وتقديم حوافز ضريبية وتشريعية للمصدرين.

6. العمل على مكافحة السوق الموازية للعملات عبر توسيع شبكة الصيرفة الرسمية وتنظيم آليات التحويل الخارجي بما يضمن الشفافية والرقابة.

7. الاستمرار في الإصلاحات النقدية والمؤسسية للبنك المركزي، وتطوير أدوات السياسة النقدية لتكون أكثر كفاءة في امتصاص الصدمات الاقتصادية.

8. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير بيئة قانونية آمنة، لما له من دور في دعم احتياطات النقد الأجنبي واستقرار سعر الصرف.

9. ضرورة اعتماد سياسة مالية رشيدة تقوم على ترشيد الإنفاق العام وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية بدل الاستهلاكية، لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحد من التقلبات النقدية.

References:

1. Bourdeaux, Michael (2002). The Historical Perspective on Exchange Rate System Selection, Exchange Rate Systems and Policies Conference, Economic Policy Institute, Arab Monetary Fund.
2. Jarrah, Naeem Sabah, et al. (2019). The Impact of Indirect Quantitative Monetary Policy Instruments on Financial Stability Indicators in Iraq (2003–2016), Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 25, No. 110.
3. Al-Jubouri, Sawsan Karim Hodan, and Sakban, Qasim Saad (2019). The Impact of Some Monetary Indicators on the Exchange Rate of the Iraqi Dinar (1990–2016), Ahlulbayt Journal, No. 24.
4. Al-Husseini, Arqan Taqi (1999). International Finance, Dar Majdalawi, Amman.
5. Al-Khazraji, Thuraya (2010). Monetary Policy in Iraq: Between Past Accumulations and Present Challenges, Baghdad College of Economic Sciences Journal, No. 23.
6. Al-Anzi, Hawraa Jassim Mohammed (2015). The Impact of Monetary Stability on Some Economic Variables Under the Independence of the Central Bank of Iraq (1990–2012), Master's Thesis, University of Karbala.
7. Al-Ghalibi, Abdul Hussein Jalil (2017). Foreign Exchange Rate Policy and the Double Shock in the Iraqi Economy, Journal of Monetary and Financial Studies, Special Issue of the Third Annual Conference.
8. Al-Ghalibi, Abdul Hussein Jalil and Al-Jubouri, Sawsan Karim (2017). The Impact of Central Bank Independence on Some Macroeconomic Variables in Iraq (1991–2013), Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 14, Issue 3.

9. Khudair, Laila Badiwi (2009). Real Exchange Rate Movements Under Trade Liberalization in Some Arab Countries (1984–2006), Master's Thesis, University of Kufa.
10. Saqr, Ahmed (1993). Macroeconomic Theory, Publications Agency, Kuwait.
11. Al-Taher, Atrash (2007). Banking Techniques, 6th Edition, University Publications Office, Algeria.
12. Abbas, Mahmoud Bakheet Shawky (2014). The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Inflation Rate in Egypt (1991–2010), Master's Thesis, Sohag University.
13. Abdelkader, Mourad (2011). The Impact of Monetary Changes on the Exchange Rate of the Algerian Dinar against the US Dollar (1974–2003), Master's Thesis, Kasdi Merbah University – Ouargla.
14. Kazem, Tabarak Faid (2017). Monetary Policy and its Role in Achieving Monetary Stability in Iraq, Journal of Economic and Administrative Studies, Al-Qadisiyah University, Issue 22, Volume 1.
15. Suleiman and Dawood, Mustafa, Hossam (2000), Principles of Macroeconomics, Dar Al-Maysara, Jordan.
16. Al-Naqa, Ahmed Abu Al-Futouh (2012). The Quantitative Approach to the Impact of Monetary Policy and its Channels, Afaq Jadida Journal, Menoufia University, Issue 3.
17. Ministry of Finance, Central Bank of Iraq Economic Report, various years (2003–2023).
18. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Annual Bulletins (2004–2024).
19. Ministry of Planning, National Income and Gross Domestic Product in Iraq, Baghdad, for the period (2004–2024).
20. Dickey, D. A. & Fuller, W. A. (1981). Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root, *Econometrica*, Vol. 49.
21. Phillips, P. C. B. (1986). Understanding Spurious Regression in Economics, *Journal of Econometrics*, Vol. 33.
22. Hall, D., Anderson, H. M., & Granger, C. W. J. (1994). A Co-integration Analysis of Treasury Bill Yield, *Review of Economics and Statistics*, Vol. 74.